الفصل الثالث

الانشقاق السياسي في إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول

الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار المنظمات الإقليمية

تمهيد:-

تعد مشكلة الإقليم الصحراوى من أخطر وأصعب المشاكل التى أدت إلى انشقاق عربى وأفريقى داخل المنظمات الإقليمية القارية على المستوى الأفريقي سواء المستوى القارى أو الافريقي أو على مستوى العلاقات الثنائية بين دول القارة الأفريقية وقد مرت هذه المشكلة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك بعدة من المراحل المختلفة ففى بداية قيام المنظمة فى مايو 1963م كان هدف المنظمة الأول هو تصفية الاستعمار فى كافة أنحاء القارة الأفريقية ومنها الصحراء الغربية وقد إستبان ذلك من خلال قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة والمتعلقة بقضية تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسبانى، أما مع تطور مراحل الصراع حول الصحراء الغربية ففى نهاية عام 1975م قد أنهت أسبانيا استعمارها فى الصحراء الغربية وبدلاً من أن تقوم الدولة الاستعمارية باعلان استعمارها إلا أنها طلبت من الأمم المتحدة بإجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية مما دعا الملك الحسن الثانى أنذاك لأستطلاع رأى محكمة العدل الدولية فى إرتباط الإقليم الصحراوى بالمغرب وموريتانيا وأعقب رأى المحكمة بمسيرة خضراء لدعم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا وبالتالى تحولت القضية من إنهاء الاحتلال الأسبانى بالصحراء الغربية إلى نزاع بين سكان الصحراء حول المطالبة بتقرير المصير والانشقاق حوله خاصة بعد مؤتمر مدريد الموقع بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا ومن ثم زادت حدة الصراع وأعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية فى عام 1976م ثم بدأت جبهة البوليساريو بحق تقرير المصير وطالبت بالانضمام لمنظمة الوحدة الأفريقية مما أحدث انشقاق سياسى حول قبولها عضواً بالمنظمة وانسحاب المغرب من المنظمة وتجميد عضويتها وعدم انضمام المغرب للاتحاد الأفريقى حتى الآن.

- وعلى مستوى جامعة الدول العربية فقد كانت هذه المشكلة سبباً فى الانشقاق بين أعضاء جامعة الدول العربية ويرجع ذلك لعدم وجود ألية فعالة لتسوية النزاعات بين الدول العربية وأصبح دور جامعة الدول العربية هو إحتواء هذا الصراع، كما يرجع لعدم وجود سياسة عربية أو أفريقية واضحة تجاه حسم المشكلات التى تقوم على مطالب إقليمية بين دول القارة الأفريقية أو الدول العربية ولذلك ظلت مشكلة الصحراء الغربية دون حل حتى الآن

نتيجة العجز التنظيمى للمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية هذا والهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على الانشقاقات السياسية بين الدول أعضاء المنظمات الإقليمية حول هذا النزاع[1].

أولاً:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية:-

- مما هو جدير بالذكر أن الدول المستقلة الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية قد اكدت منذ قيامها عن أن أهدافها هى تصفية الاستعمار فى دول القارة الأفريقية ففى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من 22- 25 مايو عام 1963م بأديس أبابا أصدر المؤتمر قرار خاص بتصفية الاستعمار والذى جاء فيه الاجماع الأفريقى بالضرورة الملحة والعاجلة للتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بالاستقلال الوطنى وغير المشروط لجميع الأقاليم الأفريقية التى تحت السيطرة الأجنبية وزاد على ذلك أنه من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة أنذاك أن تساعد الشعوب الأفريقية غير المستقلة فى كفاحها من أجل الحرية والاستقلال وأكثر من ذلك أنه أصدر قرار أنه لا تعتبر الدول المستقلة كاملة الاستقلال ما لم تحرر باقى الدول الأفريقية من الاستعمار.

- وعلى الرغم من حضور كل الزعماء والقادة العرب فى أفريقيا أنذاك إلا أن المغرب قد امتنعت عن الحضور بسبب توجيه الدعوة لموريتانيا، لأن المغرب كانت تعتبر موريتانيا جزء من الأراضى المغربية أنذاك إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية قد استمرت تطالب باستقلال كل المناطق والأراضى الخاضعة للاستعمار ولكن كان هناك انشقاق سياسى حول مشكلة الصحراء الغربية فى موقف الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وترتيباً على هذا الانشقاق فقد اقتصرت قرارات المنظمة على المطالبة بإنهاء الاحتلال الأسبانى للصحراء الغربية ومع إنهاء الاحتلال الأسبانى وبدأ النزاع بين المغرب وموريتانيا من جانب وحركة البوليساريو التى تدعمها الجزائر والتى تطالب باستقلال الصحراء الغربية كان موقف الدول الأفريقية فى البداية يتسم بالتحفظ والضعف إلا أن موقف المنظمة بدأ يتطور مع البوليساريو ومساندة الجزائر وبعض الدول الأفريقية سعت المنظمة إلى إيجاد حل عادل يقبله جميع الأطراف المعنية بالنزاع بحيث يمكن القول بداية أنه فى الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والتى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من 27 أغسطس إلى 6 سبتمبر عام 1969م قد أصدر المجلس قراراً تضمن مطالبة أسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2468 بشأن الصحراء المسماة أنذاك بالصحراء الأسبانية.

(1)وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963- 1983م (القاهرة: 1985).

- وأعقب هذه الدورة أيضاً صدور قرار لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الرابعة عشر التى عقدت فى أديس أبابا فى مارس عام 1970م اكد فيه على مساندته لحركات التحرير فى أفريقيا أما فيما يخص الصحراء الأسبانية أنذاك فقد أكدت المنظمة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2928.

- وفى الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس وزراء المنظمة والتى عقدت فى أديس أبابا فى أغسطس عام 1970م صدر قرار من المجلس يحث أسبانيا على الإلتزام دون تأخير بقرارت الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المشروعة لسكان ما تسمى بالصحراء الأسبانية فى تقرير مصيرهم وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد التسوية النهائية والحكومات الأفريقية المجتمعة فى الدورة العادية التاسعة عشرة والتى عقدت فى الرباط خلال الفترة من 12 إلى 15 يونية عام 1972م بتقديم تهنئتهم لكل من المغرب والجزائر بتوقيع اتفاقيتان لانهاء النزاع الحدودى بينهما وأيضاً قامت المغرب بالاعتراف بدولة موريتانيا.

- هذا وقد صدر فى الدورة العادية الحادية والعشرين التى عقدت فى مايو 1973م فى أديس أبابا قراراً بشأن مشكلة الصحراء الأسبانية تضمن الآتى:-

1. التنديد بالمراوغات التى تقوم بها الحكومة الإسبانية ونواياها بالنسبة لتصفية استعمار الصحارى.

2. يعرب عن تضامنه الكامل مع شعوب الصحارى الخاضعة للادارة الأسبانية.

3. يطلب من أسبانيا أن تخلق المناخ السياسى للحرية والضرورى للتعبير الحقيقى عن ارادة الشعب.

4. يؤكد من جديد اصراره على اتخاذ خطوات قوية داخل الأمم المتحدة لكى تتولى مسئولياتها التى تم التعبير عنها بوضوح فى القرارات العديدة التة تؤيدها منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز.

5. يطلب من الدول المتاخمة والمهتمة مباشرة التشاور وتوحيد جهوتها ودعمها من أجل تطبيق القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة الأحكام المتعلقة بالقيام فى أقرب وقت بتنظيم استفتاء وفق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتحت مسئولية المنظمة الدولية وبضمانها بغية السماح للشعب الأصلى بالتعبير عن ارادته بحرية.

6. يطلب بالحاح إلى منظمة الأمم المتحدة أن تقوم فوراً بتحمل مسئولياتها إزاء هذه المشكلة لضمان تطبيق الإجراء المنصوص عليه فى القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار من هذه المنطقة تماماً.

- وأعقب ذلك أن صدر قرار من مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة والتى عقدت فى كمبالا خلال

الفترة من 28 يوليو إلى الأول من أغسطس عام 1975م ليؤكد أن الدورة الخامسة والعشرين بمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لم تستطيع بعد نقاش مستفيض أن تخلص إلى قرار مقبول حول مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسباني ونظراً الى أنها مازالت تنظر أمام محمكة العدل الدولية بلاهاى فإن المجلس يقرر اللآتى:-

1. انتظار رأى محمكة العدل الدولية.

2. يطلب من أسبانيا وهي السلطة الادارية وحتى صدور قرار محكمة العدل الدولية أن تمتنع عن كل عمل من شأنه أن يهدد تصفية الاستعمار من ذلك الإقليم.

- هذا وقد صدر قرار فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية الثالثة عشر الذى عقد في بورت لويس خلال الفترة من 2- 6 يوليو عام 1976م تضمن التأكيد على مبدأ تقرير المصير ودعوة جميع الأطراف المهتمة بمشكلة الصحراء الغربية بما في ذلك شعب الغربية أن تتعاون في سبيل ايجاد حل سلمى للنزاع من أجل السلام والعدل وحسن الجوار فى المنطقة وتمشياً مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة كما قرر المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية يشترك فيها شعب الصحراء الغربية بغية إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصحراء الغربية[1].

- ويلاحظ أن هذا المؤتمر بعد اتمام أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية فى السادس والعشرون من فبراير 1976م وبعد أن أعلنت جبهة البوليساريو قيام العربية الصحراوية الديمقراطية، وبعد دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء الغربية.

- إلا أنه قد اتضح الانشقاق السياسى لأطراف النزاع فى الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى «بورت لويس» خلال الفترة من 2 إلى 6 يوليو عام 1976م هددت كل من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من أعمال القمة الأفريقية إذا ما وافقت على القرار الذى أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك وفى هذه القمة تقدمت جمهورية بنين بمشروع قرار تضمن الآتى:-

1. تأييد حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى إعمالاً لمواثيق منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

(1)انظر:- محمود حسن فرغل، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير فى السياسة الدولية العدد 18 أكتوبر 1969 ص ص104- 116
قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الحادية والعشرين (أديس أبابا: مايو 1973)
قرارات مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة فى كمبالا- (أديس أبابا أغسطس 1975)

2. يطلب من الأمين العام الأدراى منظمة الوحدة الأفريقية إستمرار مساعيه حتى يكون شعب الصحراء الغربية قادراً على إختيار حقوقه فى تقرير مصيره مع الحرية الكاملة.

3. المساندة العادلة لشعب الصحراء الغربية للحصول على الحقوق القومية.

4. دعوة كل الأطراف بما فيهم الجزائر لايجاد الحل لشعب الصحراء فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يحقق ويخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار.

وقد حصل مشروع القرار على 29 صوتاً وإمتناع 16 دولة عن التصويت، أما باقى الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك لم يحضروا المؤتمر ومنهم المغرب وموريتانيا بما يشكل جوهر الانشقاق السياسى الأفريقى حول مشكلة الصحراء الغربية.

- ومن ثم يتضح من تحليل قرارات وتوصيات وبيانات المنظمة الأفريقية قبل عام 1976م أنه على الرغم من صدورها باجماع كامل إلا أنها كانت تتسم بعدم الدقة فى تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية بشكل واضح ودقيق حيث كان بحث المشكلة وعرضها يتم بصورة هامشية، وأن القرارات كانت تصدر بشكل متحفظ وتعقيباً على القرارات والتوصيات التى كانت تصدرها منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه يمكن القول أنه فى ذات الوقت كان هناك تعاون وإصرار بين دول القارة الأفريقية من أجل إنهاء الوجود الاستعمارى فى القارة الأفريقية بما فيه الاستعمار الأسبانى فى الصحراء الغربية وذلك إستناداً الى قرارات ومبادىء الأمم المتحدة، ولكن تغير موقف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك منذ ظهور حركة البوليساريو وإعلانها الصراع المسلح ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية[1].

- وخاصة منذ أن أعلنت أسبانيا عن رغبتها فى إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية فى النصف الأول من عام 1975م وبدأ الموقف المغربى يتغير، ومنذ أعلنت المغرب رفضها قيام دولة فى الصحراء الغربية تكون تابعة لأسبانيا ومن ثم أعلنت عن إمكانية ضمان المصالح الحيوية والإستراتيجية لأسبانيا من خلال منح أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة مقابل إعتراف أسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ومن ثم حددت المغرب موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بأن يتم الاستفتاء فى الإقليم الصحراوى بعد انسحاب القوات والادراة الأسبانية وأيضاً بعد عودة اللاجئين إلى الصحراء الغربية وعلى الجانب الأخر كانت هناك مطالبة من موريتانيا بحقها بالصحراء الغربية وأيضاً كان هناك فى ذات الوقت دعم جزائرى وليبى لحركة البوليساريو، أى أنه فى الوقت الذى

(1)انظر: قرارات الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من2- 6 يوليو 1976م والذى عقد فى بورت لويس/ بنين (أديس أبابا: 1976)

كانت فيه الدول الأفريقية والعربية المعنية بالمشكلة من خلال منظمتى الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تطالب بتصفية الوجود الاستعمارى الأسبانى من الصحراء الغربية واستقلال شعب الصحراء كانت الدول المجاورة وعلى الأخص المغرب وموريتانيا تطالب بضمها اليها مما زاد من تعقيد المشكلة وعدم حلها للانشقاق السياسى بين أطراف المشكلة.

- إذ من الواضح أن الدول المتنازعة على الإقليم الصحراوى لم تكن تنتظر الحل من منظمة الوحدة الأفريقية فلقد سعى كل منها إلى فرض الحل بالقوة، وأدى ذلك إلى قيام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمطالبة أمين عام جامعة الدول العربية في الثانى من فبراير عام 1976م باشتراك جامعة الدول العربية مع منظمة الوحدة الأفريقية بمبادرة مشتركة لضمان تجنب النزاع المسلح بين الأطراف المتنازعة وباعتبار أن كافة أطراف النزاع أعضاء في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ولهما الصفة العربية والأفريقية معاً.

- إلا أنه مع زيادة حدة الخلافات والانشقاقات وتوتر العلاقات بين أطراف النزاع حول الإقليم الصحراوى ومن ثم رأت منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ضرورة ايجاد حل سريع وعادل يقبله أطراف النزاع وترتيباً على ذلك أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية عن عقد إجتماع إستثنائى لبحث أزمة الإقليم الصحراوى وتقرر أن يعقد فى «ليبرفيل» عاصمة جابون فى بداية عام 1977م إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد لوجود انشقاقات سياسية بين أعضاء المنظمة مما حال دون إتخاذ موقف موحد نهائى للمنظمة الأفريقية.

- ومن ثم أظهرت مشكلة الصحراء الغربية قدرة منظمة الوحدة الأفريقية المحدودة فى إتخاذ قرارات حاسمة ويرجع البعض ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يتمسكون بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار عند استقلال دول القارة الأفريقية ومن خلال الحفاظ على الوضع الراهن لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهذه الدول ترفض مبدأ إعادة تخطيط الحدود أو تقسيم جديد للقارة الأفريقية. أما على المستوى الخارجي فإن مشكلة الصحراء الغربية قد انتقلت من منظمة الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية وموافقة المجموعة الأفريقية فى منظمة الأمم المتحدة، إلا أن المغرب كانت تعمل على حل هذه المشكلة في إطار مجلس الأمن بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية وإعتراف أغلب أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى.

ب- وتأكيداً لذلك ففى الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت في الخرطوم خلال الفترة من 18 إلى 22 يولية 1978م قد عقدت جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء الغربية وقد صدر قرار عن هذه القمة عبر فيه عن قلق المؤتمر الشديد إزاء الموقف الخطير السائد فى الصحراء الغربية والتوتر الذى يسود المنطقة أيضاً إستناداً الى القرار رقم

1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم التحدة، فى دورتها (15) فى 14 من ديسمبر عام 1960م بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة واستناداً أيضاً الى الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر في 16 أكتوبر عام 1975م فيما يتعلق بمبدأ حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره، هذا ومن أهم ما تضمنه هذا القرار هو البحث عن حل عادل وسلمى وفقاً لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأيضاً تضمن القرار الدعوة إلى عقد مؤتمر غير عادية يكرس لمسألة الصحراء الغربية ومن ثم قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تتكون على الأقل من خمسة رؤساء دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بما في ذلك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك على أن تكلف بدراسة جميع الحقائق الخاصة بمسألة الصحراء الغربية ومن بينها ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه فى تقرير المصير.

- هذا ولقد حظى هذا القرار بتأييد اثنين وثلاثين دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية[1] ومن ثم إدراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول أعمال مؤتمر القمة وركز المؤتمر على مشكلة الصحراء الغربية، فعقدت جلسة خاصة لمناقشة مسألة الصحراء الغربية واكد المجتمعون فيها على ضرورة تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقوقه المشروعة فى الحرية والاستقلال، هذا وقد اكدت المغرب خلال هذه الجلسة أنها تحترم وتؤيد حركات التحرير إلا أن حركة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية لأنها تأسست فى ظروف مشكوك فى أمرها.

- ومما هو جدير بالذكر أنه خلال إنعقاد هذه الجلسة قد توتر الموقف بسبب وصول وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى الخرطوم ومن ثم نوقشت المشكلة فى جلسة مغلقة على رؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، واكد الرئيس الجزائرى أنذاك تأييد حركة البوليساريو واعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كما اكد أن الجمهورية الجزائرية ليس لها أية مطامع فى فوسفات منطقة «بوكراع» وأن الجزائر لا تريد طريقاً الى المحيط الأطلسى عبر أراضى الصحراء الغربية وطالب باتخاذ الإجراءات والوسائل لحل مشكلة الصحراء، واكد أنه فى حالة عدم تمكن منظمة الوحدة الأفريقية من حل هذه المشكلة فإنه يجب تحويلها إلى أى ساحة دولية أو إقليمية أخرى، ومن ثم تم إجراء التصويت على عقد اجتماع قمة غير عادية لبحث مشكلة الصحراء الغربية ومن ثم تقرر تكوين اللجنة الخاصة لبحث المشكلة من خمسة رؤساء دول أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على أن يرأسها الرئيس السودانى جعفر غيرى أنذاك وسميت بلجنة الحكماء الأفارقة.

- هذا وقد وضعت أمام لجنة الحكماء الأفارقة كافة المعلومات عن المسألة

(1)انظر: قرارات الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الخرطوم فى الفترة من 18- 22 يولية 1978م (أديس أبابا: يولية 1978).

الصحراوية وبدأت اللجنة إجتماعاتها فى الخرطوم خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام 1978م بعد أن قام كل من رئيس نيجيريا ومالى بزيارات متعددة لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر كما إجتمعوا بقادة البوليساريو فى الجزائر ثم تلا ذلك محادثات بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس وزراء أسبانيا أنذاك، وبعد دراسة لجنة الحكماء الأفارقة لأبعاد هذه المشكلة عقدت لجنة خاصة فى الخرطوم فى الثالث والعشرين من يونية عام 1979م وأعلنت خلالها القرارات الآتية:-

- أقرت لجنة الحكماء الأفارقة إعترافها بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

- طالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء المتنازع عليها.

- تشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية لحين تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

- وتأسيساً على قرارات لجنة الحكماء الأفارقة فقد عقدت قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السادسة عشرة في منروفيا- ليبيريا فى الفترة من 17- 20 يولية عام 1979م وإتخذت هذه القمة[1] قراراً أعلنت فيه أن كافة الأطراف المعنية فى ما عدا المغرب توافق على أن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية لم يتم تحقيقه وأن اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا قد نقل إلى المغرب وموريتانيا ادراة الإقليم فقط وليس لهما حق السيادة عليه وأن المغرب يدعى أن الشعب الصحراوى ظل يمارس حق تقرير المصير لذلك يقرر المجلس الآتى:-

- العمل على اعداد مناخ ملائم لإحلال السلام فى المنطقة وذلك عن طريق وقف اطلاق النار بصورة عامة وعلى الفور.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية لحق تقرير المصير وذلك عن طريق استفتاء عام وحر وهو الشيء الذى سيمكنه من إختيار أحد البدائل الآتية:-

1. الاستقلال التام.
2. الإبقاء على الوضع الراهن.

- الدعوة لعقد اجتماع لكافة الأطراف المعنية بما فى ذلك ممثل الصحراء الغربية ودعوتهم للتعاون فى تنفيذ هذا القرار.

- تشكيل لجنة خاصة من خمسة دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية وهى غينيا- مالى- نيجيريا- السودان- تنزانيا لكى تقوم بدراسة كيفية التنفيذ والإشراف على إجراءات الاستفتاء بالتعاون مع الأمم المتحدة على أساس

(1)انظر:- قرارات قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية السادسة عشرة العادية التى عقدت فى منروفيا – ليبيريا فى الفترة من 17- 20 يوليو 1979م (أديس أبابا: يوليو 1979م)

صوت واحد لكل شخص وتتولى رئاسة هذه اللجنة الخاصة ليبيريا باعتبارها كانت رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

- وقد تمت الموافقة على اقتراحات لجنة الحكماء الأفارقة بأغلبية ثلاثة وثلاثون صوتاً ورفض صوتين وامتناع سبعة عن التصويت بالإضافة إلى انسحاب كل من المغرب والسنغال وجابون قبل بدء التصويت مما شكل انشقاقاً أفريقياً حول أزمة الصحراء الأفريقية داخل دول منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنه يمكن القول أن قرارات قمة منروفيا- ليبيريا كانت حاسمة بعد أن ظلت مسألة الصحراء الغربية معروضة على منظمة الوحدة الأفريقية دون اتخاذ قرارات طوال ثلاثة سنوات أما دولة المغرب فقد رفضت هذه القرارات وأعلنت أنها مازالت تعتبر إقليم الصحراء الغربية جزءاً من التراب الوطنى المغربى وقد تبين ذلك جلياً عندما اجتمعت لجنة الحكماء الأفارقة مرة أخرى فى «منروفيا»- ليبيريا خلال يومى 4 و5 من ديسمبر 1979م لمناقشة تنفيذ وقف اطلاق النار والاستفتاء حضر هذا الاجتماع مندوب عن حركة البوليساريو ووزير خارجية موريتانيا والرئيس الجزائرى أنذاك (الشاذلى بن جديد) بينما قاطعت المغرب هذا المؤتمر وقد انعكس ذلك على الموقف المغربى إذ تمت الموافقة على القرارات فى غيابه وكان هناك تقديراً أفريقياً لموريتانيا بعد توقيعها معاهدة سلام مع حركة البوليساريو وتنازلت موريتانيا عن دعواها الإقليمية فى الصحراء الغربية تفادياً للصدام المسلح مع حركة البوليساريو وللتكاليف الاقتصادية المترتبة على الصدام المسلح مع حركة البوليساريو والتى تدعمها الجزائر وتؤيدها فى حقها فى تقرير مصيرها بالاستقلال الوطنى وقيام الجمهورية الصحراوية[1].

جـ- هذا وتجدر الإشارة إلى الموقف الموريتانى تجاه أزمة الصحراء الغربية قد بدأ يتغير عقب الانقلاب العسكرى وسقوط حكم الرئيس مختار ولد دادة أنذاك بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية التي واجهتها موريتانيا نتيجة الأعباء العسكرية المترتبة على النزاع مع حركة البوليساريو، وفى البداية حدث تقارب بين موريتانيا والجزائر وعقدت لقاءات بينهما وشاركت فيها حركة البوليساريو ووقعت خلالها معاهدة بين حركة البوليساريو وموريتانيا فى السابع من أغسطس عام 1979م وبمقتضاها اعترفت فيها موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأدى هذا الموقف لقطع المغرب لعلاقاتها بموريتانيا وسيطرة القوات المغربية على وادى الذهب الذى انسحبت منه موريتانيا بالصحراء الغربية فى 14 من أغسطس عام 1979م ومن ثم أدى هذا الموقف من جانب موريتانيا منفرداً الى إضعاف الموقف السياسى للمغرب فى منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية

(1)انظر:- د. بطرس غالى، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1974) ص 25 وما بعدها
د/ عبد الرحمن الصالحى، منظمة الوحدة الأفريقية فى عشرين عاماً(القاهرة: الجمعية الأفريقية 1983)
فض المنازعات سلمياً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية- رسالة دكتوراه لقسم العلوم السياسية- معهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 1980

والعالمية.

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثاني أنذاك عن رغبته فى أن يضع أفكاره شخصياً أمام اللجنة الخاصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم يقترح عقد قمة لرؤساء الدول المحيطة بالصحراء من أجل إيجاد حل سلمى للمشكلة، على أن يشترك فى القمة أعضاء لجنة الحكماء، وكان هذا التغير فى الموقف المغربى هو محاولة من الملك الحسن الثانى للخروج من المأزق ومن ثم تم الإعلان عن رغبة الملك الحسن الثانى فى زيارة منروفيا/ ليبيريا فى أوائل ديسمبر عام 1979م وذلك للاجتماع بلجنة الحكماء الأفارقة وفى اجتماع اللجنة خلال الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر عام 1979م لم يحضر الملك الحسن الثانى ولا الوفد المغربى بينما حضر ممثل عن جبهة البوليساريو، كما حضر وزير خارجية موريتانيا وكذلك الرئيس الجزائرى أنذاك وبذلك ازداد الموقف المغربى تعقيداً على عكس موقف موريتانيا التى انسحبت قواتها من الصحراء الغربية وطالبت بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء لشعب الصحراء الغربية وأيضاً قامت الجزائر بالتعاون مع بعض الدول بتكثيف جهودهم الدبلوماسية للحصول على أكبر عدد ممكن من اعترافات الدول بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[1].

- وتأسيساً على ذلك أعلنت ستة وعشرون دولة أفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السابعة عشرة والتى عقدت فى «فريتاون» عاصمة سيراليون والتى عقدت خلال الفترة من 1- 4 عام 1980م على حين أعلنت المغرب رفضها للإعتراف بالجمهورية الصحراوية وأنها سوف تنسحب من المنظمة اذا ما تم الأعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- هذا وقد تقدمت المغرب بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية اكدت فيها عدم استطاعة الجمهورية الصحراوية تحمل أعباء الاستقلال إستناداً الى الآتى:-

1. ضألة عدد سكان الإقليم.
2. انتماء اعداد منهم إلى الدول المجاورة.
3. افتقارهم إلى أفكار واضحة عن الحدود.
4. عدم وجود مؤسسات حكومية.
5. سيطرة المغرب على المراكز الأساسية فى الإقليم الصحراوى.

(1)انظر:- فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015- أزمة عضوية الجمهورية العربية الصحراوية فى منظمة الوحدة الأفريقية

د. محمد الحسينى مصلحى، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة: دار النهضة العربية 1976م)

د. عادل عبد الرازق، دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002م)

ثم أعقب ذلك اتساع وازدياد الانشقاق السياسي داخل منظمة الوحدة الأفريقية وذلك أن أعلنت إحدى عشرة دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية تضامناً مع المغرب وذلك إذا ما انضمت الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

- هذا وقد تقدمت نيجيريا باقتراح يطالب باستمرار مهمة لجنة الحكماء المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية للتقريب بين وجهات النظر بين أطراف النزاع خوفاً من الانشقاق السياسى الأفريقي والعمل علة إيجاد مناخ مناسب لتسوية سلمية وعادلة لأزمة الحراء الغربية.

- ومن ثم فقد صدر عن القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية السابعة عشرة فى الدورة العادية قراراً اكد على أنه بعد استعراض تقرير الدورة الثالثة للجنة الخاصة بالصحراء الغربية فإن القمة الأفريقية توافق على استمرار اللجنة فى أداء مهمتها بهدف الوصول إلى حل سلمى ودائم بين أطراف النزاع، كما رحبت القمة الأفريقية برغبة المغرب فى الدخول فى مباحثات مع أطراف النزاع والاشتراك مع أعمال اللجنة بصورة كاملة، ومن ثم قررت اللجنة الخاصة بالنزاع عقد اجتماع لها بمدينة «فريتاون» خلال الثلاثة أشهر التالية لهذه القمة آنذاك[1].

- إلا أن الانشقاق السياسى حول النزاع قد ازداد وتصاعد بين الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك وكاد يؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وذلك حينما تقدمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في فبراير 1981 بطلب إلى سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية لقبولها عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أعلن أنه تقرر تأجيل البت فى طلب الجمهورية الصحراوية حتى ينتهى بحث الطعن القانونى الذى قدمته المغرب لوقف إنضمام الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية، كما اكد السكرتير العام للمنظمة الأفريقية أنه لن يتخذ قرار حيال طلب الجمهورية الصحراوية قبل أن يصل رأى اللجنة الخاصة (لجنة الحكماء الأفارقة) التى ستقدم تقريرها النهائى خلال مؤتمر القمة الأفريقية الذى سيعقد فى نيروبى/ كينيا فى منتصف عام 1981م وكانت كل التوقعات تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى قبول منظمة الوحدة الأفريقية لإنضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية لأن أكثر من نصف دول المنظمة كانوا قد إعترفوا بها ومن ثم دفعت هذه الحقائق إلى إعلان المغرب عن مبادرة سلام فى جلسة سرية أمام القمة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى «نيروبى»/ كينيا خلال الفترة من 24- 27 يونية

(1)انظر:- جمهورية مصر العربية- وزارة الخارجية، قرارات وتوجيهات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963- 1983م (القاهرة: 1985).
- قرارات القمة الأفريقية السابعة عشرة العادية التى عقدت فى فريتاون/ سيراليون فى الفترة من 1- 4 يوليو 1980 (أديس أبابا- يوليو 1980)

عام 1981م وذلك حين أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى خطابه أمام هذه القمة الأفريقية عن موافقة المغرب على إستفتاء بشروط شعب الصحراء الغربية من أجل إنقاذ منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا كلها من المخاطر التى تهددها بالانقسام، ومن ثم أفرزت مبادرة الملك الحسن الثانى ردود فعل متباينة من قبل أطراف النزاع، فقد أعلنت الجزائر عن أهمية إشتراك منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة فى الرقابة والإشراف الدوليين على إجراء الاستفتاء بينما قدمت موريتانيا عدة مقترحات تمثلت فى الآتى:-

1. أن تعلن كل من المغرب وموريتانيا والجزائر عن إستعدادهم لمبدأ التعاون لتنظيم استفتاء شعبى فى الصحراء الغربية يتم تحت رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

2. التزام جميع أطراف النزاع باحترام الرأى الذى سيعبر عنه سكان الصحراء الغربية واحترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسى.

3. تعيين لجنة إنتقالية محايدة من الإقليم الصحراوى تكون مهمتها الاتصال بالمغرب وجبهة البوليساريو للتوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات العسكرية المتواجدة فى بعض المناطق الصحراوية على أن يتم إحلال قوات محايدة محلها.

- هذا وقد نددت جبهة البوليساريو باقتراح الملك الحسن الثانى ورفضه واعتبرت أنه محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء الغربية.

د- ونتيجة لهذا المناخ المتوتر بين أطراف النزاع حول أزمة الصحراء الغربية فقد أصدرت القمة[1] الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية الثامنة عشرة قراراً اكدت فيه على أنه بعد بحث ودراسة تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقارير السابقة وبعد الاستماع إلى البيانات التى أدلى بها كل من الملك الحسن الثانى ورئيس دولتى الجزائر وموريتانيا وكذلك البيانات التى أدلى بها رؤساء وفود آخرون وإذ يلاحظ مع التقريرلما تعهد به الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية لإتاحة الفرصة لشعب الصحراء الغربية كى يمارس حقه فى تقرير مصيره ولذلك يؤكد فى قراره الآتى:-

1. اعتماد تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقريرين فى الدورة الخامسة والسادسة للجنة رؤساء الدول لموضوع الصحراء الغربية، كما تهنىء لجنة رؤساء الدول المخصصة بموضوع الصحراء الغربية لما قامت به من جهود للتوصل إلى حل سلمى

(1)انظر:- قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الفترة من 24- 27 يونية 1981م فى نيروبى / كينيا (أديس أبابا: 1981م)
د.سلوى محمد لبيب، منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة تحديات الثمانينيات- السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص ص 64- 65.

لمشكلة الصحراء الغربية.

2. يرحب بما تعهد به جلالة الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إستفتاء فى إقليم الصحراء الغربية.

3. يحث أطراف النزاع على وقف إطلاق النار فوراً ويدعو اللجنة التنفيذية إلى ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار دون تأخير.

4. يصدر توجيهات بأن تجتمع اللجنة التنفيذية قبل نهاية شهر أغسطس 1981م وأن تقوم بالتعاون مع أطراف النزاع بتحديد الأساليب وجميع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار وبإجراء وإدارة الاستفتاء.

5. يطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تعمل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية على أن ترابط قوة لحفظ السلام فى الصحراء الغربية لضمان السلام والأمن خلال تنظيم وإجراء الاستفتاء والانتخابات اللاحقة.

6. يفوض اللجنة أن تنفذ وتتخذ كل التدابير الضرورية بالاشتراك مع الأمم المتحدة لضمان اجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير العام والمنظم لشعب الصحراء الغربية.

7. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن تأخذ فى الاعتبار للوفاء بتفويضها، مداولات الدورة العادية للقمة الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية.

- ويمكن الاشارة والتنويه إلى أن المبادرة التى تقدم بها الملك الحسن الثانى أذاك بقبول المغرب لاجراء استفتاء فى الصحراء الغربية قد أدت إلى تأجيل قرار منظمة الوحدة الأفريقية للبت فى قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ونتيجة لذلك أيضاً بدأت اللجنة المكلفة من قبل القمة الأفريقية الثامنة عشرة السابق الاشارة اليها فى عقد اجتماعاتها فى نيروبى عاصمة كينيا فى الفترة من 24- 26 أغسطس عام 1981م وخلالها قررت تنظيم استفتاء عام وحر فى الصحراء الغربية ووقف إطلا ق النار وتنسيقه على النحو الآتى[1]:-

1. يكون الاستفتاء خاصاً بتقرير المصير حتى يتسنى بموجبه لشعب الصحراء الغربية التعبير بحرية وديمقراطية، فيما يتعلق بالوضع المستقبلى للإقليم.

2. يجرى الاستفتاء فى الصحراء الغربية المسماة بالأسبانية سابقاً والمودوعة خرائطها لدى منظمة الأمم المتحدة.

3. يكون من حق جميع السكان الصحراويين الواردة أسماؤهم فى

(1)انظر:- السفير محمد فؤاد البديوى، ورقة بحثية عن منظمة الوحدة الأفريقية الماضى والحاضر والمستقبل مقدمة إلى الندوة التى نظمتها وزارة الخارجية المصرية فى يناير 1988م بمناسبة الاحتفال بمرور ربع قرن على انشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

الإحصاء الذى أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م والذين بلغوا سن الثامنة عشرة فأكثر حق التصويت فى الاستفتاء ويرجع فى تحديد عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين فى البلدان المجاورة إلى سجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، كما يوضع فى الاعتبار عند تحديد عدد سكان الصحراء الغربية المعدل الدولى المعترف به للنمو الاقتصادى.

4. الاقتراع يكون سراً على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

5. ويطرح على شعب الصحراء الغربية خيار الاستقلال الوطنى أو الاندماج مع المغرب.

- الاحتياجات الإدارية:- وتتضمن الآتى:-

1. تقوم لجنة التنفيذ بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الاستفتاء.

2. تنشأ إدراة مؤقتة غير متحيزة تساندها عناصر مدنية وعسكرية وعناصر من الشرطة وذلك لضمان عدالة الاستفتاء ونزاهته.

3. تعمل الإدارة المؤقتة بالتعاون مع الأجهزة الإدارية الموجودة بالإقليم الصحراوى.

4. ويقوم بمعاونة الإدراة المؤقتة قوات حفظ السلام التى تشكلها منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة.

- وقف إطلاق النار:- ويشمل الآتى:-

1. تناشد اللجنة الأطراف المتنازعة أن تقوم بالاتفاق على وقف اطلاق النار من خلال مفاوضات تجرى تحت إشراف لجنة التنفيذ.

2. تتعهد كافة الأطراف المعنية باحترام وقف إطلاق النار وتثبيته بعد إعلان الموعد الذى تحدده لجنة التنفيذ.

3. لضمان إجراء الاستفتاء بصورة عادلة والالتزام الكامل بوقف اطلاق النار تقوم القوات التابعة لأطراف النزاع بالالتزام بقواعدها طبقاً لتوصيات الدورة الخامسة للجنة المختصة المنبثقة عن القمة الأفريقية السابعة عشرة التى عقدت فى «فريتاون» / سيراليون خلال الفترة من 9- 11 سبتمبر عام 1980م.

- التمويل المترتب على تنفيذ القرار، إذ يقوم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة بهدف تحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة فى تنفيذ هذا القرار بما فى ذلك توفير التمويل اللازم لذلك.

- المبادىء العامة: وتشمل الآتى:-

1. تتعهد كافة الأطراف باحترام نتائج الاستفتاء.

2. تتعهد الدول المجاورة باحترام نتائج الاستفتاء وبالامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

3. تقوم لجنة التنفيذ باعلان نتائج الاستفتاء.

هذا ولقد اجتمعت اللجنة التنفيذية فى دورتها العادية الثانية فى «نيروبى» كينيا فى الفترة من 7- 8 فبراير عام 1982م.

- الادارة المؤقتة:- وتشمل الآتى:-

1. تكون الادارة المؤقتة هى السلطة المسئولة عن تنظيم اجراء الاستفتاء والتى ستقيمها اللجنة التنفيذية وستكون لهذه الادراة السلطة التشريعية والادارية اللازمة لسير عملية الاستفتاء.

2. إن الادراة المؤقتة التى ستكون السلطة العليا يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من قبل الهياكل الادارية المتواجدة فى الصحراء الغربية وأن يكون بإمكانها بدون أى قيد استعمال البنيات القائمة كالمكاتب ووسائل الاتصال والنقل وغيرها.

3. إن الادارة المؤقتة ستكون تحت إشراف مندوب تعينه اللجنة التنفيذية بموافقة أطراف النزاع.

4. إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن قد سبق له أن حدد الأسئلة التى ستطرح على الناخبين وأيضاً القاعدة التى يجب الإرتكاز عليها للتصويت، واكد القرار على أنه نظراً لأن تنفيذ هذه الإجراءات قد يتطلب مزيداً من الوقت لذا أوجب القرار البدء فوراً فى إقامة الادراة المؤقتة ذلك إن الوقت الذى تطلبه عملية التحضير سوف يكون حاسماً بالنسبة لإعداد برنامج الاستفتاء.

- تعيين المندوب:-

تقوم اللجنة التنفيذية بتعيين مندوباً بعد إجراء مشاورات مع أطراف النزاع. ويجب أن يتم التعيين على الأقل خلال شهر قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ حتى يتمكن العاملون والمصالح الادارية من التمركز فى المنطقة ضماناً للأداء التمهيدى لمندوب فى أحسن الظروف.

- إجراءات تنظيم الاستفتاء:- وتتم على الوجه الآتى:-

1. أهلية المشاركة فى التصويت إذ يجب أن تحدد وفقاً لاتفاق مبدئى وستكون هذه الشروط ضمن قرار أو مرسوم يصدره المندوب الذى سيتحمل مسئولية تسجيل الناخبين والتقسيم الإنتخابى للمنطقة وإتخاذ الإجراءات التى تمكن الموظفين العسكريين من أصل صحراوى من التصويت بما فيهم الموجودين فى الثكنات ووضع الأجهزة الإدارية المحلية، وتهيئة اللوائح الإنتخابية وستخول له مهمة تحديد القواعد التى ستطبق لهذه الغاية وتحدد أيضاً القواعد الواجب إتباعها بالنسبة للشكاوى المتعلقة بما يجب إضافته أو ما

تم إغفاله، وستتضمن تفصيلات بجميع المخالفات المتعلقة بالتسجيل فى اللوائح الإنتخابية والعقوبات التى يمكن إتخاذها.

2. والشرط المسبق لهذا الاستفتاء هو وضع سجل للناخبين، وعند إقامة السجل الإنتخابى يجب الأخذ بعين الإعتبار بنتائج إحصاء عام 1974م وبعد إعداد هذه اللائحة الأولية بهدف بحثها بصورة دقيقة، ويجب وضع الإجراءات اللائمة لمراجعة هذه اللائحة بهدف التقرير بشأن الشكاوى والاحتجاجات المتعلقة بالاستفتاء[1].

3. وستكون عملية التصويت خلال الاستفتاء على شكل قواعد يمليها المندوب، وستحدد القواعد طريقة التصويت الواجب تطبيقها وأن القواعد التى تحكم التصويت تشمل بعض المسائل مثل إختصاصات مديرى الإقتراع ورؤساء مكاتب التصويت ومساعدى مفرزى الأصوات وأيضاً حقوق الأشخاص المنتدبين للإقتراع وكذلك وضحت القواعد التى تحكم الإقتراع موضوع فرز الأصوات وتسليم صناديق الإقتراع من طرف رؤساء مكاتب التصويت إلى مديرى الإقتراع بحضور الملاحظين والأشخاص المنتدبين وتضمنت الإجراءات المتعلقة بالمخالفات التى يمكن أن تقع أثناء عمليات التصويت، كما حددت القواعد التى يجب إتباعها بهدف إبلاغ الناخبين بمفهوم الاستفتاء والأسئلة المطروحة وشملت الإجراءات أن يتم نشر النتائج الرسمية للتصويت فى جريدة خاصة يصدرها مندوب يشهد أن الاستفتاء قد تم بصفة عادلة ونزيهة وأنه يعبر بصدق عن رغبة شعب الصحراء الغربية ويقوم المندوب بإبلاغ النتائج للجنة التنفيذية حيث تعتمدها وتصادق عليها بقرار ملائم من قبل مؤتمر القمة الأفريقى والجمعية العامة للأمم المتحدة.

- وقد صدر عن اللجنة المذكورة قراراً بوقف إطلاق النار وقد تضمن هذا القرار ما يلى:-

1. وقف كامل لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ فى تاريخ تحدده اللجنة التنفيذية باقتراح من رئيسها وبعد استشارة كل الأطراف المعنية.

2. وضع حد لكل الأعمال والعمليات الخاصة بالاشتباكات فور دخول وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ.

3. تتمركز قوة حفظ السلام أو مجموعة من الملاحظين العسكريين فى الصحراء الغربية مع تمتعها بالسلطات الكافية للإشراف على مراقبة عملية وقف إطلاق النار وتضم هذه القوة أو مجموعة الملاحظين العسكريين وحدة من الشرطة المدنية.

4. يمكن لوحدات أطراف النزاع تموين قواتها تحت مراقبة قوة حفظ

(1)انظر:- وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا خلال خمسة عشرة عاماً من 1977- 1991 (القاهرة:1992).

السلام.

5. يجب أن يطلع أطراف النزاع قبل أسبوع من دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق- رئيس اللجنة التنفيذية على مدى قدرة هذه القوات فى الموقع.

6. هذا وفى خلال فترة وقف إطلاق النار سيتم تحديد قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين مواقع قوات كل طرف.

7. يجب أن تتجمع قوات أطراف النزاع فى قواعد سيتفق على عددها ومواقعها مع اللجنة التنفيذية وهذه القواعد يجب أن تكون فى مناطق معينة بحيث لا يمثل وجودها عقبة نفسية أو غيرها فى سير استفتاء عادل وحر فى الصحراء الغربية.

8. سيتم انسحاب القوات من مواقعها خلال وقف إطلاق النار وتمركزها فى قواعد متفق عليها تحت مراقبة قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين.

9. وسيتم تبادل أسرى الحرب تحت إشراف ومراقبة القائد الأعلى لقوات حفظ السلام أو رئيس مجموعة الملاحظين العسكريين.

10. هذا ويطلب من أطراف النزاع إما منع مساعدتها التامة لقوة حفظ السلام أو لمجموعة الملاحظين العسكريين أو الإلتزام بالإحترام التام لبنود وقف إطلاق النار والتقيد بها.

11. كما يطلب من أطراف النزاع تأكيد مصداقيتها كتابة على بنود وقف إطلاق النار والتى يجب أن تبعث إلى رئيس اللجنة التنفيذية فى غضون عشرة أيام على الأقل قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق، ويستفيد كل طرف من هذه الفترة لإطلاع قواته بتاريخ وساعة وقف إطلاق النار.

12. تدعو اللجنة الدول المجاورة للتعاون معها من أجل تطبيق هذا القرار[1].

هـ- ونتيجة للانشقاق السياسى حول قرار منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بالاستفتاء وبدء أزمة العضوية وتجددها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية كان أمام المغرب والبوليساريو إختيارات صعبة بشأن هذه الأزمة نتعرض لها على الوجه الآتى:-

1. إعترضت المغرب على مسألة التفاوض المباشر مع حركة البوليساريو ومسألة انسحاب الجيش المغربى والإدراة المدنية المغربية للإقليم الصحراوى وأيضاً مسألة الادراة المؤقتة واتضح أن هناك إصرار مغربى على أن يقتصر الاستفتاء فقط على عودة الصحراء إلى أرض المغرب

(1)انظر:- أعمال هذه اللجنة فى:- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية عشرون عاماً من 1963- 1983 (القاهرة: 1985).

وفشلت اللجنة فى تحديد كيفية وقف إطلاق النار وتاريخه، كما لم تتمكن من تحديد توقيت إجراء الاستفتاء ولقد بررت المغرب رفضها فى إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو لهذه الأسباب:-

- إن المفاوضات الدولية تتم بين دول ذات سيادة أو بين منظمات دولية.

- إن الاستفتاء الذى تسعى إلى إجرائه منظمة الوحدة الأفريقية هو الذى سيحدد مصير حركة البوليساريو، إما إعطاؤها صفة الدولة قبل أن يتم إجراء الاستفتاء فهذا يعنى إفراغ مفهوم الاستفتاء من مضمونه من ثم فليس هناك حاجة له.

- إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة التنفيذية ينص على إجراء الاستفتاء ووقف إطلاق النار ولكنه لم ينص على اجراء تفاوض مباشر بين المغرب وحركة البوليساريو[1].

2. وبشأن أزمة عضوية جبهة البوليساريو وتجددها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية لاحظت الوفود المشتركة فى الدورة الثامنة والثلاثون لاجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا خلال الفترة من 22 إلى 28 فبراير 1982م وجود وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وفى محاولة لإنقاذ منظمة الوحدة الأفريقية من شبح الانشقاق والإنقسام فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة للاتصال تقوم بالمساعى من أجل عقد مؤتمر القمة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وهذه اللجنة تكونت من اثنتى عشرة دولة برئاسة كينيا واتفق أعضاء هذه اللجنة على عقد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر فى أديس أبابا خلال شهر يونية عام 1983م ذلك أنه كان هناك توجه عام لدى الدول الأفريقية على ضرورة عقد هذا المؤتمر حفاظاً على منظمة الوحدة الأفريقية وإنقاذها من الانهيار وبالفعل عقدت القمة الأفريقية خلال الفترة من 6 إلى 12 يونيو عام 1983م مع ترك أمر حضور الجمهورية العربية الصحراوية مفتوحاً، ونتيجة لذلك حدث انشقاق أفريقى بين دول منظمة الوحدة الأفريقية إذ أعلنت كل من المغرب والسودان عدم الحضور فى حالة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وفور وصول الوفود الأفريقية إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بدأت الاتصالات والمشاورات غير الرسمية بغية الوصول إلى حل لأزمة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- وفى السادس من يونية عام 1983م وجهت الدعوة إلى اجتماع موسع غير رسمى لجميع الوفود بما فيها وفد الجمهورية العربية الصحراوية، إلا أن الانشقاق السياسى الأفريقي أدى إلى أن هذا الاجتماع لم يحضره سوى إحدى عشرة دولة، وإزاء هذا الموقف الأفريقى تقرر عقد اجتماع غير رسمى أخر

(1)انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 حول أزمة عضوية البوليساريو وتطور المشاكل وما يتعلق بالاستفتاء وقبول وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو وموقف المغرب والبوليساريو.

فى اليوم التالى ولم يحضرة سوى تسعة عشرة دولة أفريقية فقط ولم تحضر إحدى وثلاثون ومع إزدياد الانشقاق السياسي بين دول منظمة الوحدة الأفريقية قرر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك «أراب موى» ألا يرأس اجتماع غير قانوني ومن ثم أدى الانشقاق بينهما إلى زيادة الضغوط على الوفد الصحراوى لكى ينسحب من المؤتمر، وبعد عدة مشاورات اقتنع وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالانسحاب المؤقت مقابل حصوله على اعتراف من منظمة الوحدة الأفريقية لحق دولته فى العضوية.

- هذا وبعد أن إحتويت أزمة حضور الوفد الصحراوى فى اجتماعات الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد أصدرت القمة قراراً أكد على الآتى:-

1. حث المغرب وحركة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

2. يطلب من لجنة التنفيذ أن تستمر بالتعاون مع طرفى النزاع فى العمل على تحديد تدبير تنفيذ وقف إطلاق النار وسائر التفاصيل المتعلقة بذلك بإجراء الاستفتاء العام فى ديسمبر 1983م.

3. يطلب إلى الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية أن تقدم قوة لحفظ السلام ترابط فى الصحراء الغربية لكفالة السلام والأمن خلال تنظيم الاستفتاء وإجرائه.

4. يفوض لجنة التنفيذ أن تتخذ بإشتراك الأمم المتحدة جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً سلمياً.

5. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن ترفع تقريراً عن نتيجة الاستفتاء إلى إجتماع رؤساء الدول والحكومات فى الدورة العشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف تمكين مؤتمر القمة الأفريقية من اتخاذ قرار نهائى بشأن جوانب مسألة الصحراء الغربية.

- هذا وبعد إنتهاء مؤتمر القمة الأفريقية دعى الرئيس الأثيوبى «مانجيستو» أنذاك طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) لبدء مفاوضات مباشرة وبالفعل حضر إلى أديس أبابا- العاصمة الأثيوبية وفود لتمثيل الطرفين إضافة إلى ممثلين عن بعض الدول الأفريقية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار الوفد المغربى على عدم الدخول فى مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو.

- هذا ومع إستمرار عدم التوصل إلى حل مع طرفى النزاع، استمرت المغرب فى تعاملها مع الأزمة إستناداً الى الأيديولوجية التى حكمتها ومن ثم شهدت الأزمة الصحراوية تصاعداً فى المواجهات العسكرية بين القوات

المغربية وقوات جبهة البوليساريو، وبعد أن أتم المغرب بناء الخط الدفاعي الثالث فى الصحراء الغربية خلال شهر أغسطس 1984م مما جعل البوليساريو يصعد عملياته العسكرية ضد القوات المغربية وإستمرت بعد ذلك مشكلة الصحراء الغربية وكادت تؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وإنهيارها بسبب الانشقاق السياسى الأفريقي حول قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية وبهذا تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية من وضع حد لدورها فى أزمة الصحراء الغربية، كما أنها تمكنت من نجنب الانشقاق داخلها وإذا كان دور منظمة الوحدة الأفريقية محدوداً فى إيجاد تسوية سلمية لأزمة الصحراء الغربية وإنما عملت منظمة الوحدة الأفريقية على تهدئة النزاع فقط ويمكن القول أن السبب فى محدودية دور منظمة الوحدة الأفريقية هو تمسك كل طرف من أطراف النزاع بموقفه وهو ما جعل مهمة المنظمة فى حسم الخلافات والانقسامات والانشقاقات بين أطرافه أمراً بالغ الصعوبة والاختيارات أكثر صعوبة[1].

ومن ثم نخلص إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تكن بمنأى عن النزاع حيث تبنى أعضاء هذه المنظمة إثر مؤتمر مينروفيا الذى عقد عام 1979م موقفاً حاسماً يدعو إلى وقف إطلاق النار والى حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره والى تشكيل لجنة منبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية من خمسة أعضاء تكون مهمتها صيغة إجراء الاستفتاء بالتنسيق مع الأمم المتحدة، ولكن المغرب رفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه فى هذه المنطقة ليس موضع مناقشة واستناداً الى أن حركة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية، ثم حدث تطور أخر فى عام 1980م خلال القمة الأفريقية التى عقدت فى مدينة «فريتاون» سيراليون إذ طلب ممثلو الصحراء الغربية أن يجرى قبولهم ككيان سياسى داخل منظمة الوحدة الأفريقية ولكن المغرب احتج على هذا المطلب، ومن ثم ثار جدل حول تأويل البند المتعلق بشرعية هذا المطلب كما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إذ اعترفت 26 دولة أفريقية أنذاك بالجمهورية العربية الصحراوية، إلا أنه فى عام 1981م حدث أول إنعطاف فى مسار النزاع فى مؤتمر نيروبى/ كينيا حيث أعلن الملك الحسن الثانى موافقته على مبدأ الاستفتاء فى الصحراء الغربية من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية تحت اشراف المنظمة الدولية، ومن ثم وبناء عليه تم تشكيل لجنة ضمت ممثلين عن سبعة دول أفريقية بهدف دراسة الشروط الكفيلة بتنظيم الاستفتاء بعد وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء وتضمن الاقتراح أن تقوم إدراة مؤقتة بتنظيم الاستفتاء يقودها مفوض عام يحظى بموافقة أطراف النزاع ويبقى على سكان الصحراء الغربية أن يختاروا بين الاستقلال وبين الإنضمام إلى المغرب.

(1)انظر:- قرارات مؤتمر القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا- أثيوبيا خلال الفترة من 9- 12 يونية 1983 وأديس أبابا- يونية 1983).
وأيضاً - انظر:- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية (نت) يناير 2015
تجدد أزمة عضوية حركة البوليساريو فى منظمة الوحدة الأفريقية.

- إلا أنه فى الثانى والعشرون من فبراير 1982م قد حدث تطور مفاجىء زاد الأمر صعوبة وتعقيداً وذلك حين سمح السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية «آدم كودجو» أنذاك لوفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بحضور أعمال الدورة الثامنة والثلاثون لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا/ أثيوبيا بعد موافقة أغلبية دول منظمة الوحدة الأفريقية، وقد ترتب على ذلك إنسحاب تسعة عشرة دولة أعضاء فى المنظمة تبنت الموقف المغربي المعترض على شرعية هذا القرار ومن ثم تعطلت أعمال الدورة والقمة الأفريقية أيضاً وبعد إتصالات وافق ممثلو الجمهورية العربية الصحراوية على عدم المشاركة فى أعمال القمة الأفريقية حيث تم التوصل إلى حل قبله الجميع يدعو كل من المغرب والبوليساريو إلى إجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وضرورة إجراء استفتاء عاجل يسمح للشعب الصحراوى بتقرير مصيره وقد سجل المغرب تحفظه على بعض عناصر هذا الحل رافضاً التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو.

- إلا أن ممثلو حركة البوليساريو كانوا قد عقدوا العزم على المشاركة فى أعمال مؤتمر القمة الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا- أثيوبيا عام 1984م مما ترتب على ذلك أن انسحبت المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ومن ثم فقد أدى ذلك تقليص دور منظمة الوحدة الأفريقية وإمكانياتها فى معالجة النزاع فى الصحراء الغربية حيث أصبح دورها محدوداً فى مسار أزمة الصحراء الغربية مما جعل المغرب يعترض علانية على مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية فى عمليات الاستفتاء هذا وقد أعلن المغرب أكثر من مرة أنه لن ولم يطرح مشكلة الصحراء الغربية على مستوى الإتحاد المغاربى أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الإتحاد الأفريقى الآن) إنطلاقاً من إيمان المغرب بأنها ذهبت إلى أبعد مدى لحل النزاع بعرض الأزمة الصحراوية على منظمة الأمم المتحدة[1].

هذا وقد سلطت الدراسة الضوء على الانشقاقات والاختلافات السياسية بين دول منظمة الوحدة الأفريقية بشأن معالجة قضية الصحراء الغربية في ما بين قيام الدولة الصحراوية أو الإندماج الوطنى بالإنضمام لدولة المغرب.

(1)انظر:- هناء سيد محمود، قضية الصحراء الغربية- مراحل التطور 1990- 2002- مجلة آفاق أفريقية صادرة عن الهيئة العامة للإستعلامات العدد العاشر صيف 2002 ص ص 35- 36.
وانظر أيضاً:- د./ جهاد عودة، الإطار الدولى والإقليمى لمشكلة الصحراء الغربية (القاهرة: 1987) ص ص 3- 20.

ومن ثم نخلص إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مشكلة الصحراء الغربية وقد تمثل فى الآتى:-

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت أكثر حزماً فى موقفها الداعى إلى تصفية الاستعمار والى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربى- الموريتانى الذى مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادىء التى نص عليها الميثاق التأسيسى للمنظمة ألا وهو مبدأ «احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار» بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السوداء.

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة فى الرباط (المغرب) فى 12 يونيو – حزيران 1972 أصدر بياناً جاء فيه «أن المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسبانى ويدعو إلى إلزام أسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطى يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال فى أقرب الآجال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». وفى يناير – كانون الثانى 1976 أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مابوتو (موزمبيق) بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير أفريقية وفى مؤتمر ليبروفيل (الغابون) فى شهر يوليو - تموز 1977 شارك وفد من الجبهة فى أشغال مؤتمر الوحدة الأفريقية هو المؤتمر الذى قرر استدعاء مؤتمر طارىء لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة ما بين 24- 30 مارس – آذار 1978م فى العاصمة الزامبية لوساكا غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين. ويعتبر مؤتمر القمة المنعقد فى الخرطوم (السودان) فى 17 يوليو- تموز 1978 مرحلة هامة فى تاريخ التعامل الأفريقى مع الملف الصحراوى حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية فى المنطقة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسى للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية فى هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالى ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحروای بما فى ذلك حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الأفريقية اللاحق، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسا مالى ونيجيريا قامت بعقد لقاءات مع المغرب والبوليساريو وموريتانيا والجزائر وأسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية. وفى نهاية اجتماع لجنة الحكماء الأفارقة فى الخرطوم فى 23 يونيو- حزيران 1979م تبنت اللجنة قراراً يوصى بالوقف الفورى لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوى

لحقه فى تقرير المصير عبر استفتاء حر وعام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفاً كاملاً حول القضية الصحراوية. هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد في منروفيا (ليبيريا) فى الفترة ما بين 17 و20 يوليو- تموز 1979م قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد صوتين والذى جاء فيه على الخصوص ما يلي «باعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير ولما كان الاتفاق الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدراة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليماً للسيادة فإن اللجنة توصى بما يلى:-

- الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه فى المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفورى.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه فى تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبنى أحد الإختيارات التالية: أ. الاستقلال التام.

ب. المحافظة على الوضع الراهن.

- اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

- تشكيل لجنة من ستة أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السداسية فى الأسبوع الأول من ديسمبر- كانون الأول 1979م في العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتى حضرت باستثناء المغرب الذى بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التى انسحبت من الأراضى الصحراوية التى سبق وأن احتلتها مناصفة مع المغرب. وفى العاصمة السيراليونية فريتاون انعقد اجتماعان فى يوليو- تموز وسبتمبر- أيلول 1980م. وتميزت هذه اللقاءات بمحاولات المغرب التهرب من المساعي الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاون الثانى أصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بصفة فعلية فى شهر ديسمبر 1980م وإبقاء القوات العسكرية فى ثكناتها وقواعدها وهى التوصيات التى قوبلت برفض مغربى.

وسعياً من المغرب لمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية شارك الحسن الثانى ملك المغرب فى أعمال مؤتمر القمة الأفريقية الثامن عشر المنعقد في نيروبى (كينيا) فى شهر يونيو 1981م وأعلن فى خطابه أمام القمة الأفريقية قبول المغرب اجراء استفتاء مراقب فى الصحراء الغربية ولكن ملك المغرب ما أن عاد إلى بلده حتى صرح فى ندوة صحفية عقدها يوم 2 يوليو- تموز 1981م أن الاستفتاء - كما يراه – لا ينبغى

أن يكون إلا تأكيدياً لضم الصحراء الغربية للمغرب.

وكان مؤتمر القمة الأفريقية قد اصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما أنشأ المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء فى الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

فى أواخر فبراير – شباط 1982م فى الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد فى أديس أبابا (أثيوبيا) وبناء على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين فى منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية والتى لم يعد إليها حتى الآن.

بسبب حالة العداء التى أبدتها الإدارة الأمريكية برئاسة ريجان تجاه الجماهيرية العربية الليبية والتى بلغت ذروتها بالقصف الجوى الأمريكى للمدن الليبية سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسلم القائد الليبى معمر القذافى رئاسة المنظمة الأفريقية من خلال دعوتها الدول الأفريقية الموالية لها إلى مقاطعة مؤتمر الوحدة الأفريقية الذى كان من المقرر أن ينعقد فى طرابلس فى أغسطس – آب 1982م واستجابت بعض الدول الأفريقية بعد جولة نائب الرئيس الأمريكى حينها جورج بوش (الأب) والممثل الأمريكى فى الأمم المتحدة كيرباتريك إلى عدد من تلك الدول. (أنظر صحيفة لوموند :10.6.1982) وقد قاد هذا التوجه الداعى لمقاطعة القمة الأفريقية فى ليبيا كل من المغرب وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) والسنغال والسودان والصومال بقصد منع القمة من الانعقاد لعدم توفر النصاب القانونى المتمثل فى حضور 34 من الدول الأعضاء. وكان مبرر المقاطعة هو رفضهم المشاركة فى القمة فى حالة حضور الوفد الصحراوى لجلساتها وهو ما حصل بالفعل وأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية على شفا الانقسام على نفسها. ولتفويت الفرصة على أعداء أفريقيا وحفاظاً على وحدة المنظمة قرر الوفد الصحراوى الموفد إلى القمة الإنسحاب الطوعي والمؤقت من أعمال القمة الأفريقية، وعلى الرغم من المساهمة الصحراوية فى لم الشمل الأفريقى فإن مؤتمر القمة لم ينعقد فى ليبيا الشيء الذي يظهر أن حضور الوفد الصحراوى لم يكن إلا ذريعة من الدول التى أتأمرت بتوجيهات واشنطن وباريس لمنع انعقاد القمة فى طرابلس وكانت الحجة هذه المرة تمثيل جمهورية تشاد فى القمة. وعندما تبين أن النصاب القانوني لا يمكن أن يحصل عليه لعقد القمة فى طرابلس الغرب عقد قادة 30 دولة عرفت باسم «أفريقيا الحرة» مؤتمراً إعلامياً فى طرابلس نوقش فيه الوضع فى أفريقيا والمخاطر التى تتهدد وحدة المنظمة من جراء التدخل الأجنبى وخاصة الأمريكى – الفرنسى فى شئون القارة السمراء. وأعلن المؤتمرون تضامنهم

مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى كفاحها العادل من أجل الاستقلال والسيادة كما دعوا الجمهورية الصحراوية والحكومة المغربية إلى البحث عن حل سلمى للنزاع بينهما.

فى يونيو – حزيران 1983م التأمت القمة الأفريقية فى مقر المنظمة فى أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكل نجاحاً لأفريقيا بتجاوزها طور الانقسام تثميناً من القادة الأفارقة لروح المسؤولية العالية التى أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف إنجاح مؤتمر القمة تبنى المؤتمر بالإجماع اللائحة 104 التي تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفي نزاع إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوى دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة. كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ سلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء وهذه اللائحة كانت الأساس الذى بنى عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام فى الصحراء الغربية.

لقد وجدت القرارات الأفريقية قبولاً واسعاً من طرف المجتمع الدولى وشكلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة سعياً وراء حل سلمى وعادل لنزاع الصحراء الغربية يقوم على تمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الجبار الذى بذلته الشعوب والحكومات الأفريقية فى مسعاها لحل مشكلة الصحراء الغربية التى تشكل آخر المستعمرات فى القارة التى لم تتم فيها عملية تصفية الاستعمار حتى الآن.

فى السنوات اللاحقة سعى المغرب ما استطاع إلى تقليص دور المنظمة الأفريقية فى حل النزاع وتأكيد ثقته فى الأمم المتحدة فقط ومع ذلك لم تتوقف محاولاته الممنهجة وسعى الحكومات اليمينة والفرنسية إلى جر بعض الدول الأفريقية للتخلى عن دعمها للقضية الصحراوية وأنفق المغرب وفرنسا أموالاً باهظة لشراء الذمم واستعملوا سلاح الغذاء والمساعدات دون جدوى ولم تفلح تلك الجهود مع منظمة الوحدة الأفريقية ولا مع الاتحاد الأفريقى الذى نشأ كبديل عن المنظمة القارية العتيقة بل أعلنت دول[1] الإتحاد الأفريقي اختيارها للرئيس الصحراوى واحداً من النواب الخمس لرئيس الاتحاد الذى كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه فى حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسى الشاغر ليكون بذلك البلد الوحيد فى القارة الأفريقية الذى يقع خارج إطار الاتحاد الأفريقى وهو ما يحرمه من البرنامج التنموى «نيباد» الذى تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى للنهوض بأفريقيا من جهة ومن جهة أخرى يقف المغرب حجر عثرة أمام التعاون الأفريقي – العربي وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الأفريقى التى ظلت قائمة لعدة قرون وما لذلك من آثار

(1)انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) 2015م.

بالغة على مصالح العرب ورسالة الإسلام من جراء الانكفاء العربي عن العمق الأفريقى وهو ما يعني تركه مرتعاً للنشاط الصهيونى وحملات التبشير التى تعتبر أفريقيا الميدان الأول لمعركتها مع الإسلام.

ثانيا: الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز:-

- ومما هو جدير بالذكر أنه من المهام الأساسية لأي منظمة إقليمية هو تسوية ما قد ينشأ من منازعات وصراعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، وعند قيام جامعة الدول العربية عام 1945م كانت الأيديولوجيةالسائدة في العالم العربي هي حكم القانون . ويرجع ذلك إلي تأثر القادة بالمذاهب الدستورية الغربية وبفلسفة عصبة الأمم المتحدة أيضاً .ولذا إرتأت هذه القيادات أن الخلافات بين الدول العربية الأعضاءفي جامعة الدول العربية ، لابد أن تتم تسويتها من خلال محكمة العدل الدولية ، إلا أن هذا الاتجاه لقي معارضة من بعض الدول العربية التي كانت مشاركة في مفاوضات إنشاء جامعة الدول العربية ومن ثم يتضح من أساليب وطرق فض المنازعات الدول العربية بالطرق السلمية من خلال تحكم مجلس الجامعة العربية أو وساطته إن القرارات غير ملزمة من دون موافقة أطراف النزاع.

- ونتيجة للقصور القانوني والعملي في مجال صلاحيات جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين أعضائها من الدول ، انشاء مجلس الجامعة العربية جهاز قضائي لتسوية المنازعات ، وفي الثالث عشر من أبريل عام 1950م كون مجلس الجامعة العربية لجنة ثلاثية من الخبراء لإعداد مشروع محكمة عدل عربية ، إلا انه لم يصدر أي مشروع يهدف إلي إقامة محكمة عدل عربية حتي الآن ، ولذا فإن العديد من المنازعات التي ثارت بين الدول العربية لم يفض أي نزاع منها وفقا للتحكيم ، ولكن تمت تسوية معظمها من خلال مفاوضات سياسية يقوم بها مجلس الجامعة الذي يعتبر الهيئة المسئولة عن تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية.[1]

- هذا وفي إطار تناول الانشقاق السياسي حول أزمة الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية نظرا لأن الأزمة بدأت تتضح خطورة هذه الأزمة ، عندما ساند مجلس الجامعة العربية المغرب في دعواها بضم موريتانيا وذلك خلال إنعقاد مجلس الجامعة العربية في مدينة شتورا بلبنان عام 1960م وبهذا لم تتمكن موريتانيا من الإنضمام إلي جامعة الدول العربية إلا في عام 1973م.

(1)انظر:- في شبكة المعلومات الدولية الإلكترونية (نت) يناير 2015م
الموقف الإقليمي من مشكلة الصحراء الغربية , جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية العربية.

- هذا وعلي الرغم من إهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين ، إلا أن الهدف الأساسي للجامعة العربية كان مركزا في المطالبة بانهاء الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية ، بينما لم تتمكن الجامعة العربية من السعي لإنهاء الأزمة والتعمق فيها وذلك استنادا إلي القيود التي يفرضها ميثاق الجامعة العربية علي وسائل وطرق تسوية المنازعات ، ومع ذلك فقد أصدرت الجامعة العربية العديد من القرارات بشأن أزمة الصحراء الغربية ومنها ما يلي :-

1- إذا أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم 316 الصادر في السابع من إبريل عام 1973م بشأن العلاقات العربية الأسبانية وأكد علي أهمية قيام الأمانة العامة للجامعة العربية باعداد الدراسة الخاصة بالعلاقات العربية الأسبانية ووسائل تدعيمها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار بما تضمنه رسالة وزير خارجية المغرب والخاصة بهذا الشأن علي أن يتم طرح الموضوع كاملا متكاملا علي مجلس الجامعة العربية .

2- قدم الأمين العام للجامعة العربية تقريرا في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية والتي عقدت في سبتمبر 1973م وقد تضمن هذا التقرير عرضا متكاملا لأزمة الصحراء الغربية مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الأسبانية .

3- تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية في 23 مارس 1975م مذكرة من الحكومة المغربية طلبت فيها طرح موضوع (سبته ومليلة والجزر الجعفرية) علي مجلس الجامعة العربية في دورته التالية ، وقد تم عرض هذا الموضوع علي الجامعة العربية واتخذ القرار التالي :-

- التأكيد المطلق للمغرب باسترجاع سبته ومليلة والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمة وفاليس
- دعم الطلب الذي تقدمت به المغرب إلي لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق المبدأ المعمول به من أجل الاسراع في تحرير المدينتين المغربيتين والجيوب المجاورة لهما.
- بذل المساعي لدي الحكومة الاسبانية للدخول في مفاوضات مباشرة لإنهاء الإحتلال لهذه الأراضي المغربية استكمالا لوحدة الأراضي المغربية.

4- هذا وقد صدر عن مؤتمر القمة العربية السابع للجامعة العربية الذي عقد في الرباط / المغرب خلال الفترة من 26-29 أكتوبر 1974م قرارا بشأن قضية الصحراء الغربية يؤيد الاتفاقيات التي توصلت إليها كل من المغرب وموريتانيا واعلن عن مساندته التامة لموقفها المعلن عنه بالجمعية العامة للأمم المتحدة واعتبرت الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وطالبت أسبانيا باعتبارها دولة صديقة للعرب أن تسرع إلي قبول طلب المغرب وموريتانيا .

5- كما قررر وزراء الإعلام العرب في دورة إنعقاد مجلسهم الحادية عشر في فبراير عام 1975م دعم المغرب في معركته التي تستهدف تحرير أراضيه المحتلة من جانب أسبانيا في شمال البلاد (سبتة ومليلة والجزر الجعفرية) ومساندة الجهود المغربية الموريتانية المشتركة لاستخلاص الإقليم الصحراوي من السيطرة الأسبانية تمشيا مع قرارات القمة العربية السابعة بالرباط/المغرب. وإعتبار قضية هذه الأراضي من قضايا النضال الذي تخوضه الأمة العربية من أجل تحرير أراضيها .

- ومن ثم يعود أول اتصال للجامعة العربية باسبانية المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلي تاريخ 1946م عندما بادرت الحكومة الاسبانية بارسال رسالة الي الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم « مراكش الاسبانية» لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت اسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (الصحراء الغربية) وهو ما أكده السعي الدائم للجنرال الاسباني آنذاك «فرانكو» من أجل كسب صداقة الجامعة العربية من خلال إعطاء أعوام 1952، 1956.

- هذا بالإضافة إلي محاولة يتيمة قام بها أمين عام الجامعة العربية السيد محمود رياض أجري فيها محادثات مع الأطراف الأخري (الجزائر موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية وبعدها التقي بتاريخ 21 شباط 1976م مع قيادة البوليساريو حيث أجري محادثات ونقاشات معها ، أعقب ذالك بتصريح له في اشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم 4 آذار 1976م قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية المشتركة.

- وللاشارة فإن الجامعة العربية لم تدرج في أي من قممها في جدول أعمالها قضية الصحراء الغربية اللهم إلا ما قام به الأمين العام آنذاك في أول عهدته حيث ادرج في تقريره المقدم الي اول اجتماع يترأسه لمجلس وزراء الخارجية العرب فقرة خاصة بقضية الصحراء الغربية وقبل هذا العمل بالرفض والتنديد من قبل المغرب ودول أخري ، ليبقي موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية والي الآن هو نفسه موقفها التقليدي الذي لا يجرؤ علي مناقشتها أو التطرق لها لأسباب أو لأخري.

- ويظهر هذا من ضعف إن لم يكن إنعدام الدور الذي لعبته أو تلعبه الجامعة العربية في قضية الصحراء الغربية ، بل اتسم الموقف العربي تجاه القضية الصحراوية بالبرودة علي المستويين الشعبي والرسمي ، اذا ما استثنينا من ذالك الدول التي سبق وان اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات كسوريا والجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، اليمن الجنوبي سابقا وتختلف طبعا طبيعة هذه العلاقات من دولة إلي أخري وتختلف أيضا

أدوارها ومساعيها من أجل إيجاد حل لنزاع « الأشقاء – الأعداء ».

- ومن هذا يتضح جليا منأي الجامعة من قضية الصحراء الغربية إذا ما اعتبرنا أن النزاع القائم هو نزاع عربي – عربي بالدرجة الأولي مما يلقي علي عاتق الجامعة العربية المسؤولية الكبري بضرورة إيجاد مخرج أو حلا من مقدوره أن يضع نهاية لنزاع عمر أكثر مما ينبغي وجهت إبانه رصاصة العربي إلي صدر أخيه.

- إلا أن ما هو قائم علي صعيد النزاع يكاد يكون العكس من خلال اكتفاء الجامعة العربية برمي كرة نزاع الصحراء الغربية في ملعب الأمم المتحدة دون ما تبني اقتراح أو تقديم مبادرة لعلها تكون أرحم للنزاع «العربي-العربي» من وضعه علي رفوف الأمم المتحدة وبالتالي معالجته من قبلها أي الأمم المتحدة بطريقة أو أسلوب قد لا يرضي الجامعة العربية خاصة إذا ما مثل أمامنا نموذج حل الخلاف الكويتي – العراقي في تسعينيات القرن الماضي فالتاريخ قد لا يعيد ما لا تشتهي الجامعة العربية تكراره.

- ونلخص مما سبق أن دور الجامعة العربية كان يتمثل في طرح مشكلة الصحراء الغربية علي أساس أنها مسألة استعمارية حتي مؤتمر القمة العربية السابقة عام 1974م والذي بدأ من خلاله التدخل الفعلي للجامعة العربية بشأن القضية الصحراوية ، حيث أيد هذا المؤتمر اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهم وبذلك لم يعتبر الجزائر معنية بالأمر وبتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بشأن الصحراء الغربية والموقع بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ومن ثم تأزم الموقف في المغرب.

- ومن ثم قام الأمين العام للجامعة العربية آنذاك بمساعي لإحتواء الموقف ، فقام بزيارة كلا من المغرب وموريتانيا والجزائر وحاول خلالها الاعداد لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع لإنهاء المشكلة بعد إنسحابالاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية ، وأيضا كانت هناك مساعي منفردة من دول عربية متعددة ، بهدف إحتواء الأزمة إلا أن الأمين العام قدم تقريرا الي مجلس الجامعة العربية في 15 مارس 1976م أعلن فيه أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا علي الصعيد الثنائي والجماعي من أجل تسوية النزاع سلميا.

- ومن ثم فإن موقف الجامعة العربية إزاء أزمة الصحراء الغربية ينحصر في أن الجامعة العربية قد اهتمت بالقضية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلا انها نظرت اليها في إطار إنهاء الاستعمار الاسباني بالصحراء الغربية ولم تتدخل في جذور هذه المشكلة لحلها ، وباستعراض مواقف بعض الدول العربية أعضاء الجامعة العربية نجد أن مصر لم تعترف بالجمهورية الصحراوية وحافظت علي العلاقات المتميزة مع المغرب ومع ذلك فقد اعرب القادة الصحراويين عن تقديرهم للدور المصري الؤيد لقرارات الاتحاد الأفريقي المطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير

مصيره وأيضا أيدت مصر كافة قرارات الأمم الكتحدة في هذا الشأن .

- ومما هو جدير بالذكر أن مصر تشارك منذ سبتمبر 1991م في بعثة الأمم المتحدة للاشراف علي الاستفتاء بصفة مراقب ، وفي إطار تناول الموقف الليبي آنذاك فإن ليبيا حاولت موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر إذ أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد المغاربي ، وقد أدي هذا التصريح الي الاقتراب من وجهات النظر بين ليبيا والمغرب، وعلي الرغم من ذلك فقد ارسل الرئيس القذافي آنذاك رسالة الي الرئيس الجزائري «عبدالعزيز بوتفليقه» اعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية عضو في الاتحاد الأفريقي وذلك في مرحلة تكوين الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك في محاولة منه للحصول علي تصديق الجزائر علي قيام الاتحاد الأفريقي للوصول الي النصاب القانوني ، الا أن المغرب فضلت عدم التعليق علي أمل أن تسعي لتغير موقف الرئيس معمر القذافي آنذاك.[1]

- هذا وقد حاولت السعودية أن تتدخل لحل النزاع منذ عام 1977م وقامت بالوساطة بين المغرب والجزائر وحاولت عدة مرات أن تجمع أطراف المشكلة في مفاوضات مباشرة ولكنها وان نجحت في ذلك الي حد ما إلا أنها لم تصل بالمفاوضات الي نتائج ايجابية ، كما حافظت تونس علي موقفها الحيادي تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الازمة ،

- اما موقف الدول الاخري العربية مثل سوريا واليمن والسلطة الفلسطينية فإن دورهم غقتصر علي تائيدهم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وظل دورهم لا يتجاوز الدعم الدبلوماسي والمعنوي دون تدخل منهم للحل أو الوساطة العربية بين أطراف النزاع مما شكل انشقاقا عربيا حول أزمة الصحراء الغربية.

6- وهذه الدراسة تتطلب دراسة تأثير أزمة الصحراء الغربية علي مستقبل الأمن القومي العربي إذ من الطبيعي إن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثار هامة علي الأمن القومي العربي لدول النزاع والأمن القومي للأمة العربية . ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار الجغرافي للصحراء الغربية (الجزائر – المغرب – موريتانيا) وهذه الدول تعاني من صراعات أيديولوجية ومشكلات حدودية تركها الاستعمار قبل رحيله بالإضافة الي المصالح المتعارضة والمتضاربة التي تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وهذا ما ينطبق بالوصف علي مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية علي الأمن الوطني والقومي للمغرب في ظل صعوبة بالغة الاهمية في إيجاد الارضية المشتركة التي

(1)انظر:- مقررات مؤتمر القمة العربية السابعة في الرباط في الفترة من 26-29 أكتوبر 1971م

تكون مدخلا حقيقيا للتقريب بين مواقف الاطراف المباشرة في النزاع

- إن هدف الامن القومي العربي هو حماية الكيان العربي في مواجهة الاخطار والتحديات التي تواجه ومن ثم يستلزم ذلك تعبئة وتطوير القدرات العربية البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الشاملة الاقتصادية ، إذ تمثل حالة الاستقرار عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الوطني والقومي لأن الاستقرار يجعل منطقة المغرب العربي بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها ، إن دولة المغرب وامتدادها الجنوبي وهي الصحراء الغربية تعد ذات أهمية جيو-استراتيجية لاطلالها بواجهة عريضة علي المحيط الاطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخلها الغربي في مضيق جبل طارق ، وهذا في حد ذاته يشكل أهمية جيوبولتكية نادرة في الحسابات الدولية ومن ثم ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الاوروبي ، واذا كان الساحل المغربي هو ألرض العبور التي قفز منها العرب الي الاندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة العربية في اوروبا ، فإنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الغرب (الأرو – أمريكي) .

- إذ أن موقع الصحراء الغربية البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي العربي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يمثل كما أوضحنا سلفا في المساحة الجغرافية وما تحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل مكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن القومي والعربي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ، وتشكل دول الجوار غير العربية تهديدا يستهدف المن العربي بشكل عام ودولة المغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها علي استراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة احتلال أسبانيا في (سبته ومليله وحقوق الصيد البحري) ومن ثم انعكست حالة الاختلاف والانشقاق بين اطراف النزاع علي الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق علي آلية مناسبة لحل حالة الاختلاف والانشقاق العربي حول أزمة الصحراء الغربية ، وهذا الانشقاق السياسي والاختلاف قد افسح المجال أمام التجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في إبقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو أحد عوامل تهديد الامن القومي العربي ، ويبرز تهديد ثان يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود تعسفية وسياسية وأيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

- إن أزمة الصحراء الغربية ليست هي عملية استقلال الصحراء الغربية عن دول المغرب بل هي عملية يقصد بها الإبقاء علي حالة الانشقاق والاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف علي الكيانات القائمة ، فدولة المغرب تخشي وتخاف علي كيانها وشخصيتها كدولة ملكية ، والجزائر تخشي من تنامي التيار الاسلامي ، وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبع مع اسرائيل ، لقد حصلت مجموعة من المتغيرات علي الساحة

الدولية تركت آثارها المباشرة ليست علي أزمة الصحراء الغربية فقط بل علي العديد من المشكلات ذات المساس بالامن القومي العربي كالقضية الفلسطينية ومشاكل أخري عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها ، وابرز هذه المتغيرات هي :-

1) انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حدث في 24 ديسمبر 1991م وتربع الولايات المتحدة الأمريكية علي زعامة العالم (القطب الواحد) أثاره علي مواقف الأطراف المباشرة للنزاع في الصحراء الغربية وخاصة الجزائر وليبيا – الحليفان الاستراتيجان للاتحاد السوفيتي والذان تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية ، فقد دفع هذا الانهيار بالبلدين الي تبني سياسة اخري تجاه النزاع في الصحراء الغربية ألا وهي سياسة أقرب الي الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو، وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات الدولية قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة بضم الصحراء الغربية الي أراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

- هذا من جهة ومن جهة أخري فأن الحظر الذي فرضه مجلس الامن علي ليبيا لاتهامها باسقاط طائرة بأن أمريكا فوق « لوكربي » الاسكتلندية عام 1988م قد دفع ليبيا الي الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة تجاه أزمة الصحراء الغربية وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء الغربية ، وفي الجانب الاخر فان المتغيرات الداخلية التي حدثت بالجزائر والمتمثلة في تنامي التيار الاسلامي المتطرف وقيامه باعمال تستهدف الامن الوطني الجزائري ، وكذا الازمة الاقتصادية الخانقة بالجزائر وتزايد معدلات البطالة قد أبعدت الجزائر عن التركيز علي مشكلة وأزمة الصحراء الغربية ولم تعد تحظي بالاولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية ، كما كانت في السابق أيام القطبية الثنائية الدولية قبل سقوط الاتحاد السوفيتي ، وفي محاولة منها لاضفاء بعدا إقليميا لمشكلة الاضطراب الامني الداخلي الذي تعاني منه ، إذ وجهت أصابع الاتهام الي جارتها وعدوتها التقليدية دولة المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية .

2) أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية ، فلقد كان للاعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية اثارها وتداعياتها الخطيرة ليس علي الامن القومي العربي فحسب ولكن علي الامن العالمي ايضا ، إذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية وعالمية وذلك استنادا الي تبني مجلس الامن الدولي قرارا بهذا الخصوص ، وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم أن تتبني موقفا واضحا من هذا الموضوع ، فاما تكون مع الارهاب أو ضده وليس هناك موقفا محايدا ولذا سارعت الدول المغاربية وعلي الاخص الجزائر والمغرب الي اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة

الارهاب ، وقد عكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحها وتوجهاتها ، فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي قد تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول الاقتصادي نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية الاسلامية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو حتي لا تتهم بدعم الارهاب ، ونفس المواقف اتخذتها المغرب إن لم تكن اكثر وكان هناك تنافسا بين المغرب والجزائر (قطبيا النزاع) لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف الداخلية فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية واليهود في الدار البيضاء بالمغرب وفي « جزيرة جربة » التونسية ومن ثم ردت الولايات المتحدة لدولة المغرب عندما تدخلت وطلبت من أسبانيا سحب قواتها التي احتلت مؤقتا جزيرة « ليلي » في خريف علم 2002م وزادت المغرب من مواقفها الؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الاسرائيلي في «أب» عام 2003م وهي الدولة الاسلامية التي تترأس ملف لجنة القدس .

- هذا وفي المقابل فإن ليبيا وامام الضغوط الأمريكية والاوروبية واتهامها بدعم الإرهاب اضطرت الي تسليم الليبين المتهمين باسقاط الطائرة الأمريكية الي القضاء الاسكتلندي ، وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلبا للانسحاب من الجامعة العربية ، كما أقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسبود الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها علي اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهي إسرائيل مع إنها ليست دولة من دول المواجهة مع إسرائيل وايضا قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

- وإزاء هذه المتغيرات والمواقف الدولية والإقليمية كان لابد لحركة البوليساريو والتي أصبحت في موقف لا تحسد عليه الي التراجع اضطرارا عن مواقفها المبدئية الداعية الي استقلال الصحراء الغربية ولكي لا تشملها قائمة الارهاب فقد قبلت البوليساريو بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء الغربية وقامت باطلاق مجموعة من الاسري المغاربة كبادرة حسن النية ولابعاد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعاليتها العسكرية والسياسية .

3) وترتيبا علي ما تقدم فإن المتغيرات الدولية قد زادت من تفاقم حدة التنامي والانقسام بين دول المغرب العربي وهي الاطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء الغربية وعدم اتفاقها علي ثوابت مشتركة تبعد الإقليم الصحراوي عن الاستقطاب الدولي ، هذا ويمكن تحديد ما تشيره أزمة الصحراء الغربية من مخاطر علي الامن القومي للمغرب العربي بعدة محاور لعل من اهمها محور التمسك الوطني الداخلي والذي يرتبط بموقع دولة المغرب المحلي والإقليمي والدولي وطبيعة العلاقات السائدة بين الدول خصوصا دول الجوار الجغرافي .ومن ثم يري البعض أن المطالبة باستقلال

الصحراء الغربية عن دولة المغرب سيعمل علي خرق الامن القومي المغاربي في احدي بواباته والدفع باتجاه التجزئة وتفتيت التراب الوطني المغربي وما لهذا التوجه من اثار سلبية علي الوطن العربي كله ، ذلك ان الابقاء علي الصحراء الغربية كجزء من دولة المغرب انما يمثل القوة الدولية في المنطقة وخاصة اسبانيا علي تكريسها ، ذلك ان قضايا العرب القومية هي قضايا مترابطة مع بعضها البعض سواء كانت في مغرب الوطن العربي أو في مشرقه وأن التوجه نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي والتوحد الجغرافي والحضاري أنما يحفظ الاستقرار بكافة أشكاله ويعززه في المنطقة ، وبالتالي إبقاء حالة الامن القومي العربي في موقعها الصحيح وبالشكل الذي يضمن ويعزز تحقيق المصالح العربية العليا.[1]

- يتضح مما سبق أن مشكلة الصحراء الغربية استمرت بين المغرب والجزائر حيث قدم الامين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك تقرير في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية في سبتمبر 1973م والذي تضمن عرضا كاملا لمشكلة الصحراء الغربية ، وفي مؤتمر القمة العربية السابعة بالرباط للملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الفترة من 26-29 أكتوبر عام 1974م صدر قرارا يؤيد الاتفاقيات التي توصلت اليها كل من المغرب وموريتانيا واعتبرت قضية الصحراء الغربية قضية جوهرية لتصفية الاستعمار ، اي ان دور الجامعة العربية تمثل في طرح المشكلة علي اساس انها مسألة استعمارية حتي بات مؤتمر القمة العربية السابعة عام 1974م بمثابة التدخل الفعلي لجامعة الدول العربية بشان القضية الصحراوية والذي أيد اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهما ولم يعتبر الجزائر معنية بالامر ، الا ان هذا الاتفاق لم ينفذ وتحول النزاع في الصحراء الي نزاع عربي – عربي مسلح يهدد أمن وسلامة منطقة المغرب العربي والذي دفع جامعة الدول العربية الي القيام ببعض المحاولات لاحتواء النزاع وقد تركزت هذه المحاولة في الاتي :-

1- مساعي الامين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك لتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بتاريخ 21 نوفمبر 1975م حيث أجري مباحثات مع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو محاولا حث الاطراف المتنازعة علي المفاوضات المباشرة وأعقب ذلك بتصريح له أمام مجلس وزراء جامعة الدول العربية في الرابع من مارس عام 1976م قال فيه « إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان والصحراء الغربية وأن علي مجلس الوزراء العرب تحمل المسئولية المشتركة .

2- محاولة الامين العام للجامعة العربية الاعداد لمفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة بعد انسحاب الاستعمار الاسباني الا أن مشكلة الصحراء

(1)انظر:- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية – نت يناير 2015م بحث منشور عنوانه الصحراء الغربية ومستقبل الأمن القومي العربي.

الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا علي الصعيد الثنائي والجماعي العربي من أجل تسوية النزاع سلميا .

- وبهذا يمكن القول أن الدور الاساسي لجامعة الدول العربية في حل مشكلة الصحراء الغربية تمركز علي إنهاء الإستعمار الاسباني من الاراضي العربية فقط ، إلا أنه مع إحتدام الصراع بين الاطراف المعنية بالمشكلة ووصوله الي مرحلة الصراع المسلح أصبح دور الجامعة العربية هو إحتواء هذا الصراع مما فتح المجال لتدخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دون تبني أي اقتراح أو التقدم بأي مبادرة عربية لحل النزاع .

- ويري البعض انه اذا نظرنا الي خريطة الصراعات العربية – العربية فسوف يتبين لنا ملمحين خطيرين : أولهما:- أن حل تسوية هذه الصراعات قد خرج من الأيدي العربية والمثال الواضح هنا هو الخلاف المغربي – الجزائري حول مستقبل الصحراء الذي ترك كلية بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ جامعة الدول العربية علي معالجته .

وثانيهما :- يتمثل في أن النزاعات الاهلية العربية أي داخل كل دولة علي حدة قد خرجت بدورها من إطار النظام العربي وإلا فأين الدور العربي الفاعل في تسوية النزاع الأهلي في السودان أو الصومال أو العراق ، هذا مع العلم بأن الحكومة الصومالية طالبت جامعة الدول العربية بالتدخل العربي ليعود للصومال استقراره ولم دولته وكذلك في رأب الصدع بين سنة العرب وشيعته في أعقاب إحتلاله .

وهنا فإن الدراسة قد سلطت الضوء علي الانشقاقات السياسية في إطار الجامعة العربية ودورها المحدود بشأن مشكلة الصحراء الغربية وموقفها غير الحاسم في إنهاء صراع الصحراء الغربية أو طرح بدائل لمعالجة الأزمة في إطار عربي بسبب عدم وجود قوة فعلية تلزم أطراف النزاع بآلية حلول مقترحة وغياب آلية التحكيم بينها وفق ميثاق الجامعة العربية علي الرغم من موافقة كلاهما في بادئ الامر ، إلا أن الجزائر رغبت في احالة المشكلة الي منظمة الوحدة الأفريقية وبذلك خرجت القضية من البيت العربي للبيت الأفريقي بالإضافة لعدم وجود قناعة بإمكانية الحل نظرا لحالة الاصطفاف العربي الذي وزع خلف الجزائر وخلف المغرب وفقا للمصالح المشتركة مما شكل انشقاقا عربيا – عربيا حول أزمة الصحراء الغربية.

- هذا وتري الدراسة أن دور جامعة الدول العربية وإدارتها لأزمة الصحراء الغربية محدودا وغير حاسم ولم يكلل بالنجاح في إيجاد حل عربي لها وذلك لانها انتهجت واقعا عمليا في إعتمادها علي تغليب الدبلوماسية علي حساب القانون بما يضمن محاولات التوفيق والتهدئة بين الدول المتنازعة اكثر من الحرص علي فض النزاعات وتسويتها نهائيا ومؤدي ذلك أن جامعة الدول العربية بانتهاجها مبدأ الإجماع تفتقر الي استقلال وظيفي ، بحيث أصبحت نشاطاتها وإنجازاتها تميل حسب التقلبات السياسية التي تعتؤي العلاقات بين الدول الأعضاء فالجامعة العربية خلال هذه الأزمات عرفت

تطورا لا مثيل له في تاريخها ، حيث تميزت بالصراعات والخلافات بين القادة العرب ، وتميزت جلساتها بالتذبذب في المواقف بين الرفض والقبول والامتناع فمخرجاتها لم تكن بالحد الادني المطلوب لإنهاء أو تسوية هذه الازمات ، وباتالي فتح المجال لتدويل بعضها وخروجها من إطار جلمعة الدول العربية وبعضها الاخر تدخلت في إدارته مؤسسات وجهود دولية وإقليمية خارجة عن إطار التنسيق والتعاون العربي المشترك مثل أزمة الصحراء الغربية .

- إن هذا التوصيف لطبيعة وأداء جامعة الدول تجاه أزمات عربية سابقة ، يساهم في فهم طبيعة السلوك والمواقف والانشقاق المتباين لهذه الجامعة تجاه أزمة الصحراء الغربية موضوع الدراسة .

7- وفي هذا الإطار نتناول الإنشقاق السياسي والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز حول هذه الأزمة فقد وضع هذا الانشقاق والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز بشأن الصحراء الغربية منذ عام 1991م وذلك من خلال الاعلان عن الاحالة علي مخطط التسوية الصادر عن الأمم المتحدة ، كما لم يشير البيان الختامي للقمة الرابعة عشر لحركة عدم الانحياز الي وثيقة دوربان عام 2004م ولا لمخطط السلام لممثل الامين العام للامم المتحدة (بيكر) هذا ولقد تبنت حركة عدم الانحياز نفي مواقف مجلس الامن ، وعززت موقف السكرتير العام للامم المتحدة الداعي الي حل سياسي مقبول من جميع أطراف النزاع بما فيها الجزائر ، وهذا الموقف يدحض بصفة نهائية أطروحة حركة البوليساريو التي تدافع عنها الجزائر والمتمثلة في تقرير مصير الصحراء الغربية من خلال الاستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية.

- هذا ويؤكد البعض من المهتمين بالشأن الأفريقي أنه إذا كانت حركة عدم الانحياز قد حالت مشكلة الصحراء الغربية الي الإطار الدبلوماسي خاصة أنها مدرجة منذ سنوات عديدة في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة بصفتها المنتدي المؤهل لبحث قضايا السلام والامن الدوليين ، فإن ذلك يرجع لتفادي الازدواجية في معالجة المشكلة وخاصة مع وضوح المواقف المتعنتة لبعض أطراف النزاع بالإضافة الي ثبوت إستحالة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتنظيم إستفتاء قانوني لسكان الصحراء الغربية بشأن تقرير مصير المنطقة بسبب الأنشقاق السياسي والاختيارات الصعبة لهذه الأزمة.[1]

- هذا وقد سلطت الدراسة الضوء علي الانشقاقات والاختلافات السياسية لدول مجموعة عدم الانحياز بشأن حل ومعالجة قضية الصحراء الغربية ما بين الاستقلال الوطني وقيام الدولة الصحراوية في الصحراء الغربية أو الاندماج الوطني للمغرب في إطار وحدة التراب الوطني المغربي

(1)انظر:- حركة عدم الانحياز ومشكلة الصحراء الغربية في شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م.

وقد كان لهذا الانشقاق أثاره حيث إرتأت لدول مجموعة عدم الإنحياز حل مشكلة الصحراء من خلال الإستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية في إطار الأمم المتحدة ولم هناك اتفاق مرارادة والية لحل أزمة الصحراء في إطار مجموعة دول عدم الإنحياز مثل الانشقاق الذي حدث في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وفي جامعة الدول العربية.